مركز حمورابي

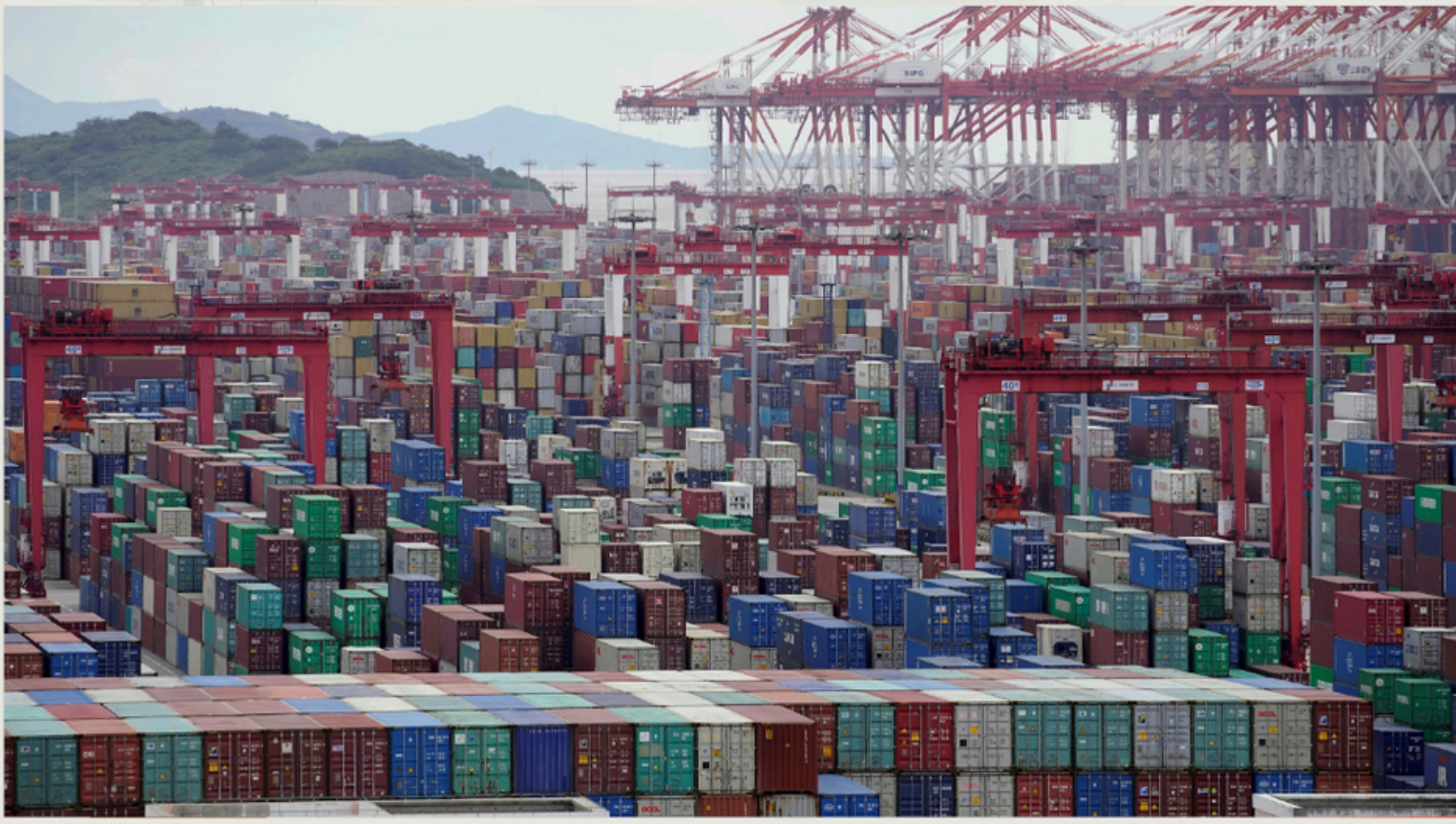

تحدي الاغراق: التعاون الامريكي-الاوروبي لمواجهة سياسة الاغراق السلعي الصيني

تحدي الاغراق: التعاون الامريكي-الاوروبي لمواجهة سياسة الاغراق السلعي الصيني

م.م زينة مالك عربيي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

6 تموز **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

المقدمة

تعد سياسة الإغراق أحدى أدوات الصين للتوسع الاقتصادي حيث كانت الصين تعمل منذ سنوات على صناعة بضائع مشابهة للبضائع والمنتجات الامريكية والاوربية وبكلفة أقل وكم أكبر وتعمل على اغراق الأسواق بها مما يضعف قدرة الأطراف الأخرى على منافسة المنتجات الصينية في الأسواق، ومن أجل مواجهة هذه السياسة، وبالتالي تناقش هذه المقالة مفهوم سياسة الإغراق وتحاول دراسة الاستجابة الامريكية الأوروبية لهذه السياسة.

أولا: - سياسة الإغراق السلعي الصيني

يقصد بالإغراق هو إدخال سلعة منتجة جديدة في دولة (أ) الى سوق دولة (ب) ولكن بسعر يقل عن قيمتها الحقيقية أو كلفة إنتاجها داخل الأسواق، ويتم إدخالها بكميات كبيرة في السوق حتى يكون المعروض منها اكثر من الطلب، مما يؤدي الى ان تكون بقيمة أقل من قيمتها المنتجة في دولة (ب) أي أنه حالة من التمييز في تسعير منتج ما عندما يباع الأخير في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر، وقد يصل سعر المبيع في الدولة المستوردة إلى مستويات منخفضة جداً أو إلى ما دون التكلفة، وذلك بشكل مقصود بهدف إزالة منافسين يصنعون منتجات شبيهة أو يؤخر قيام صناعة بسبب وجود واردات من السلعة بأسعار إغراق.

بما معناه أن الإغراق هو عملية ممارسة تجارية غير مشروعة تهدف الى إضعاف القدرة التنافسية للسلع المشابهة لها أو المنتجة داخل الدولة المستوردة وبالتالي هذا الامر يؤدي الى تقليص صناعتها ومن ثم تقليل شرائها الى أن يتم توقف إنتاجها بصورة نهائية.

وتمارس الصين سياسة الإغراق السلعي منذ مدة غير قليلة، فمنذ ان عملت على ان تتحول الى أكبر بلد مصنع في العالم والصين تعمل على زيادة انتاج السلع وتقليد تلك المنتجة في دول متطورة ومن ثم ضخ كميات كبيرة منها الى الأسواق بشكل لا يدع مجالاً للمصنعين الاخرين لمنافسة المنتجات الصينية التي تلبي ذات الغرض للمستهلك ولكن بجودة اقل وقيمة اقل وربما بجودة موازية وقيمة اقل من السلع الاصلية.

ومع تطور الإنتاج الصيني أصبح إنتاج الصين المفرط لتكنولوجيا الطاقة الخضراء يشكل مصدر قلق في الأشهر الأخيرة خاصة في منطقة الأطلسي وأخذ المسؤولين في إدارة بايدن على عاتقهم وضع حل لهذه المشكلة، خاصة أن الجهود الأمريكية متركزة لتمويل التصنيع المحلي للطاقة النظيفة وغيرها من تقنيات الجيل القادم ستقوضها الصين، التي تنتج الصلب والسيارات الكهربائية والألواح الشمسية بوتيرة سريعة.

كما إن الإعانات الصناعية المقدمة من الحكومة الصينية تعد أعلى في المتوسط بثلاثة إلى أربعة أضعاف الإعانات الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حتى أن الفارق قد يصل إلى تسعة أضعاف، إذ ارتفعت الإعانات الحكومية الصينية المقدمة للشركات التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا الخضراء بشكل كبير في عام 2022 حيث حصلت شركة "بي واي دي" الصينية التي باتت الآن أكبر شركة سيارات كهربائية في العالم، على دعم حكومي بلغ 2.1 مليار يورو عام 2022 مقارنة بـ 220 مليون يورو قبل عامين فقط، ويُضاف إلى ذلك ارتفاع الدعم المقدم لشركة "مينغيانغ" الصينية الرائدة في تصنيع توربينات الرياح، من 20 مليون يورو إلى 52 مليون يورو، بالإضافة الى ذلك إن الأمر لا يتوقف على الإعانات الحكومية بل يشمل أيضا استفادة الشركات الصينية من الوصول التفضيلي إلى المواد الخام الحيوية وعمليات النقل التكنولوجي القسرية وحتى نظم وقواعد أقل صرامة من القواعد في الدول الغربية.

وبحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن الصين كانت مصدر غالبية الألواح الشمسية التي جرى تركيبها في بلدان الاتحاد الأوروبي والتي بلغت مستويات قياسية العام الماضي بزيادة 40 % عن 2022، وإن هذه الأرقام تشير "إلى حقيقة مفادها أن الصين تقوم بإغراق السوق العالمي بألواحها الشمسية بشكل مفرط تنتج المصانع الصينية ما بين ضعفين وثلاثة أضعاف ما يستخدمه العالم حالياً من الألواح الشمسية وهذا يؤدي إلى بيع هذه الألواح بأسعار منخفضة جداً.

وقد اتهمت الصين كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستخدام تدابير حمائية لمحاولة وقف تقدمها الاقتصادي خاصة وأنها في طريقها لتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول أربعينيات القرن الحالي.

وفي إطار ذلك، ضخت الحكومة الصينية استثمارات ضخمة في قطاع التكنولوجيا الفائقة لتعزيز قوة الصين في هذا القطاع الحيوي، لكن ورغم ذلك يرى محللون أن الصين لا يمكن أن تنجح بدون وجود أسواق قوية ومستقرة تستورد منتجاتها وهو ما يمنح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أفضلية في المفاوضات مع بكين وذلك لامتلاكهم أفضل الاسواق المتخصصة في السيارات الكهربائية والتكنولوجيا الخضراء لذا فإن الشركات الصينية في حاجة إلى هذا السوق.

ثانياً:- التعاون الأمريكي الأوروبي لمواجهة تحدي الإغراق

أكدت وزيرة الخزانة جانيت يلين من خلال كلمة ألقتها في المانيا أن الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا بحاجة ماسة وضرورية الى العمل معاً من أجل مقاومة التفوق الصناعي للصين وذلك لان موجة الصادرات الصينية الرخيصة أصبحت تمثل تحدي واضح وخطير يهدد الاقتصاد العالمي.

كما حذر وزير المالية الفرنسي برونو لومير من أن الاقتصاد العالمي "معرض للخطر" بسبب الصادرات الصينية الرخيصة، وعبّر وزراء مالية مجموعة السبع في اجتماعهم بإيطاليا يوم السبت، عن مخاوفهم من تهديد الصادرات الصينية الرخيصة للمصنعين المحليين، واتفقوا خلال اجتماعهم على "الرد على الممارسات الضارة، والنظر في اتخاذ خطوات لضمان تكافؤ الفرص".

حيث تعمل إدارة بايدن بالوقت الحالي بالتعاون مع أوروبا من أجل منع الصين من إنتاج أنواع محددة من السلع خاصة أن السلع الصينية الرخيصة غزت العالم منذ أوائل القرن الحادي والعشرين حيث عملت منذ ذلك الوقت على القضاء على التصنيع المحلي ذات الكفاءة العالية مقابل إنتاج السلع الرخيصة، لذلك أصدر بايدن مؤخرا قرار رفع الرسوم الجمركية على بعض الواردات الصينية بما في ذلك فرض ضريبة بنسبة 100% على السيارات الكهربائية التي اخذت تنتشر بكثرة في الآونة الأخيرة، كما ترك رسميًا الرسوم على البضائع الصينية التي تزيد قيمتها عن 300 مليار دولار والتي فرضها الرئيس دونالد ترامب.

وقد اتبعت الولايات المتحدة هذه السياسة من اجل أن تقنع الجبهة الموحدة لمواجهة الصين بأن أكبر شركائها التجاريين مستعدون بشكل واضح لإقامة حواجز تجارية تمنع السلع الصينية من السيطرة على الأسواق الغربية وخاصة السيارات الكهربائية والبطاريات والألواح الشمسية.

وتشعر واشنطن بالقلق من أن الشركات الصينية ستستخدم الثغرات في الاتفاقيات التجارية المبرمة مع المكسيك وكندا للهروب من الرسوم الجمركية المرتفعة في الولايات المتحدة على السلع الصينية إذ يمكن إنتاج سيارات كهربائية صينية في المكسيك أو كندا.

بالإضافة الى ذلك فقد أعلن البيت الأبيض في منتصف مايو أن الرسوم الجمركية على أشباه الموصلات سترتفع من 25 الى50 % بحلول عام 2025، ومن ناحية أخرى يحاول الاتحاد الأوروبي أن يتخذ تدابير ضد واردات السيارات الكهربائية الصينية مع قرب نهاية التحقيق في دعم بكين لشركات صناعة السيارات الكهربائية، إذ من المتوقع أن تكون الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الصين أقل بكثير من تلك التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية لان الاتحاد الأوروبي يعتمد على نهج مختلف ضمن قواعد وإجراءات منظمة التجارة العالمية.

إذ شرع الاتحاد الأوروبي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي في تحقيق حول ما إذا كان التكتل سيفرض رسوماً جمركية أعلى على السيارات الكهربائية الصينية "لتعويض الدعم الحكومي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص".الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي يفرض رسوم تقدر بنسبة 10% على السيارات الصينية الصنع فيما يمكن فرض الرسوم بأثر رجعي بنسبة 25% بداية من يوليو / تموز المقبل، وإن هذه الخطوة ستجعل السيارات الصينية خاصة الدفع الرباعي متوسطة الحجم أكثر تكلفة من نظيرتها الاوروبية.

بالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باتوا يستشعرون خطر تطور الصناعة الصينية في مجالات عدة لاسيما المجالات التكنولوجية وبالتحديد في التكنولوجيا الفائقة الدقة، مما يهدد الصناعات الأوروبية والأمريكية التكنولوجية، ويسبب خسائر لشركاتهم التكنولوجية، بالتالي فأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يحاولان فرض رسوم جمركية على السلع الصينية للتخفيف من حدة المعروض من السلع الصينية في أسواقهم وحتى يسمحوا لشركاتهم بالمنافسة مع المنتجات الصينية في الأسواق الأمريكية والأوروبية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية